S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/147
23 February 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٨ موجهة
إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

أود توجيه عناية أعضاء مجلس الأمن إلى البيان المرفق طيا، الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الآثار الإنسانية للجزاءات. وتضم اللجنة، المنشأة عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، ممثلين عن مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال عمليات المساعدة الإنسانية.

وأعتقد أن البيان سيسهم في مداولات المجلس، وآمل أن يولي أعضاء المجلس اهتماما كاملا لمختلف المسائل المثارة فيه.

(توقيع) كوفي عنان

المرفق

بيان مؤرخ ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إلى مجلس الأمن بشأن الآثار الإنسانية للجزاءات

١ - تلاحظ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أن مجلس الأمن وغيره من السلطات يلجأون إلى فرض جزاءات بغرض صيانة السلم والأمن الدوليين. وتعرب اللجنة عن قلقها إزاء الآثار الإنسانية لتلك التدابير، وهي تؤمن إيمانا راسخا بضرورة تجنب العواقب الإنسانية الضارة على السكان المدنيين. لذلك من المهم أن تراعي بشكل كامل في وضع نظام الجزاءات الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والمعايير الإنسانية التي وضعتها اتفاقيات جنيف.

٢ - وترى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أن من الأولى لمجلس الأمن والسلطات الأخرى التي تقرر فرض جزاءات أن تستفيد من المعلومات الشاملة والتحليل الموضوعي للآثار الإنسانية المحتملة للجزاءات حين تبت في مسألة فرض الجزاءات. كما أنها يمكن أن تستفيد من تطور الاحتياجات الإنسانية في ظل نظام الجزاءات على أساس منتظم. وتعرب اللجنة الدائمة عن استعدادها لتقديم الدعم إلى منسق الإغاثة الطارئة في عرضه تلك المعلومات والتحليلات على مجلس الأمن. ومن أجل هذا الغرض، أنشأت اللجنة الدائمة فريقا تقنيا مشتركا بين الوكالات يقوم، بالاستعانة بالخبرات المتوفرة في مكتب منسق الإغاثة الطارئة وفي وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية، بوضع مؤشرات أدق لتقييم الآثار الإنسانية للجزاءات ورصد تلك الآثار.

٣ - وفضلا عن ذلك تؤكد اللجنة الدائمة من جديد وجهة نظرها بأن الجزاءات لا يجب أن تعوق أعمال المنظمات الإنسانية في تقديم المساعدة الإنسانية للسكان المدنيين في البلدان المستهدفة، وهي ترحب بجهود مجلس الأمن التي ترمي إلى ضمان وجود إعفاءات ضمن نظام الجزاءات. وتقترح اللجنة إجراء استعراض دوري لتلك الإعفاءات ولإجراءات الإعفاءات وتعديلها في ضوء الاحتياجات الإنسانية في ظل نظام الجزاءات.

٤ - إن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تؤيد منسق الإغاثة الطارئة في قيامه بمشاورات مع مجلس الأمن بشأن تقييم الآثار الإنسانية للجزاءات وبشأن إجراءات الإعفاءات ضمانا لوصول المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين في الوقت المناسب.

ـــــ